مجلـة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 01 / السنة: 2021 / ص ص: 223- 245

إدارة المجموعات الإبستيمية "المعرفية" لقضايا السياسة العالمية: الدور والأثر

The epistemic communities regulation of world politics: role and impact

تاريخ الإرسال: 2020/10/01 تاريخ القبول: 2021/01/06

لموشي طلال*
جامعة باتنة1 - الجزائر
talal.lemmouchi@univ-batna.dz

زناتي وفاء
جامعة باتنة1 - الجزائر
wafa.zenati@univ-batna.dz

ملخص:

يحـــوي مفهـــوم الحوكمـــة العالميـــة ميكانيزمات لمسارات الضبط، تشترك فيها مجموعة من الفواعل الحكومية ممثلة في "مؤسسات صنع القرار الرسمية "والفواعل غير الحكومية المشكلة من "الشركات الاقتصـادية وتنظيمـات المجتمـع المـدني والمجموعـات المعرفيـة العلميـة"، وأساسـها النظـر إلى قضـايا السياسـة العالميـة واليـات ادارتهـا، كتجسـيد لفكـرة الصـالح العـام العالمي، والتي يجب أن لا يساء استغلالها أو تـدميرها مـن قبـل الأفـراد أوالـدول، إذ إن الطابع الغير تنازعي، المفترض للاستفادة من تلك العناصر تستدعي ضرورة إتباع نهج إدارة يقيد سلوكات الفواعل الخاصة والعامة التي من شانها تعريض الافراد إلى تهديدات ملحة.

الكلمـات المفتاحيـة: الحوكمـة البيئيـة العالمية؛ الضبط التشارك؛ المأسسة؛ الفواعل الحكوميـة؛ الفواعـل غـير الحكوميـة

Abstract:

The concept of Global Governance implies mechanisms of regulation processes that involves a governmental actors represented by "formal decision-making institutions" and non-governmental actors implying a set of "private firms, organizations of civil society and epistemic communities", which interacts on a common view to global policy issues and its governing mechanisms as embodiment of the idea of a global public good that should not be abused or destroyed by either individuals or governments. So, it is supposed to be a non-conflictual process that restricts private and public behaviors that would expose individuals to imminent threats.

Keywords: *global environmental governance; participatory regulation; Institutionalization, governmental actors; non-governmental actors.*

* - المُؤَلف المُراسل.

مقدمة:

تعني العلاقات الدولية كل العلاقات التي تجمع، بين الوحدات السياسية "الدول" أيا كان موضوعها سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي، والدائرة في البيئة الدولية[1].

وعليه فهي علاقات ذات طبيعة سياسية بحكم طبيعة أفرادها "الدول"، تحدث وتدور مجرياتها في البيئة الدولية المختلفة عن البيئة الداخلية المختلفة عن البيئة الخارجية' البيئة الدولية' حسب ما يوضحه الجدول التالي:

البيئة الداخلية "داخل اقليم الدولة"	البيئة الخارجية "المسرح الدولي"
السلطة المركزية	غياب سلطة عليا مركزية
القانون النافذ	القانون غير متمتع بقوة النفاذ
الصراع السلمي	الصراع قد يأخذ ابعادا غير سلمية
القيم المطلقة	نسبية وتمايز القيم
هرمية وتراتبية التنظيم	لا تراتبية ولا هرمية "تعدد مراكز القوى"
السلام المطلق نسبيا	لا تعرف السلام كقيمة مطلقة

إن مجموعة تلك المعطيات المميزة للبيئة الدولية، تجعل من الصراع ميزة أو خاصية أساسية للعلاقات الدولية، وعموما فإن الدوافع المسببة للصراع بين الدول هي:

- حب السيادة والفخر: والمرتبطة بتعظيم الدولة لسيادتها كما كان عليه الحال في ايطاليا الفاشية وألمانيا النازية، كما أنها قد تتعلق بحب سيطرة المبدأ الذي أسست عليه الدولة، كما كان عليه الحال مع الاتحاد السوفياتي والامبراطورية" الخلافة" العثمانية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية.

- البحث عن تعظيم المصالح والمنافع المادية.

- دافع الحد من توسع دولة أخرى مثل ما حدث مع الدول الأوربية مع الإمبراطورية العثمانية "الحلف المقدس" وكذا الدول الأوروبية ضد نابليون.

إن تتبع مراحل تطور العلاقات الدولية كحقل معرفي، تتركز بتتبع التغير الذي يطرأ على أهم مفهومين، لوصف وتفسير والتنبؤ بمسار العلاقات الدولية الا وهما:

- **الموقف الدولي**: والذي يعني هيكلية القوة دوليا وموازينها على الساحة الدولية، وتلك الهيكلية يمليها واقع كل دولة ويأخذ الصور التالية: حالة التفرد-ميزان القوى-الأمن الجماعي-الدولة العالمية.

- **النظام الدولي**: والذي يعني كافة التنظيمات والقواعد والتقاليد الأساسية المميزة للجماعة الدولية والتي وافقت على قبولها وإتباعها في سعيها لتنظيم ما ينشأ داخل إطارها من علاقات وروابط بين مختلف الفواعل المكونة لها.

تحديد معنى للمجتمع الدولي نقطة انطلاقه تحديد معنى المجتمع الإنساني، وذلك بالوقوف على جوانب الشبه والاختلاف بين المفهومين، فالمجتمع الإنساني: يعرف على أنه مجموعة من الأشخاص تربطهم علاقات دائمة قائمة على مفاهيم وأفكار خاصة "وجهة النظر في الحياة" ينبثق عنها نظام وقواعد خاصة لتنظيم العلاقات الإنسانية ثلاثية الأبعاد والمتعلقة بعلاقة الانسان مع خالقه علاقة المشتملة على العبادات علاقة الإنسان مع نفسه وتتعلق بالأخلاق إما علاقة الإنسان مع غيره فتتعلق بالمعاملات سياسية اقتصادية واجتماعية.[2]

أما المجتمع الدولي: مجموعة من الكيانات المتباينة المختلفة في أساس التكوين وكذا الجوهر والدور:

- الفواعل الدولاتية: الدول والمنظمات الدولية الحكومية.

- الفواعل غير الدولاتية: المنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، المجموعات الأشرعية، المجموعات المعرفية والابستيمولوجية، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني العالمي، والتي تربطها علاقات ميزتها إنها ظرفية ودائمة وتضبط وفق انساق محددة تخضع لمنطق 'القوة والمصالح المشتركة"[3] .

الجدول التالي يوضح أوجه المقارنة بين المجتمع الانساني والمجتمع الدولي:

	المجتمع الإنساني	المجتمع الدولي
العناصر	الأشخاص الأفراد	الفواعل اللاعبون
الروابط	علاقات سياسية علاقات اقتصادية علاقات اجتماعية	قضايا الأجندة الدولية: ذات الطبيعة السياسية ذات الطبيعة الاقتصادية ذات الطبيعة الاجتماعية والثقافية
الضوابط	الدين العادات والتقاليد الثقافة الدستور والقوانين	أعراف دولية قانون دولي أحكام قضائية صادرة عن هيئات قضائية دولية
الغاية	الحفاظ على بنية المجتمع وتحقيق الصالح العام	الغاية تتغير حسب الفترات والمراحل التي يمر بها البيئة الدولية واقعية: تكريس الهيمنة والسيطرة طوبوية: تحقيق السلام العالمي تنمية سلم وامن

من خلال مقالنا هذا نحاول بحث الاشكالية التالية:

كيف تساهم المجموعات الابستيمية أو المجموعات المعرفية كفواعل للحوكمة العالمية في عملية مأسسة قضايا السياسة العالمية وماهي اهم التحديات التي تواجهها؟.

إشكالية تتطلب للإحاطة بكامل جزئياتها الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الفواعل غير الدولاتية وما طبيعة الأدوار الذي باتت تلعبها في النظام الدولي الراهن؟

- ما هي العوامل التي تساهم في التمكين لدور مؤثر للفواعل غير الدولاتية في نسق الحوكمة العالمية؟

- **فرضيات الدراسة**: تستند الدراسة على مجموعة من المنطلقات الفرضية النظرية، التي سنحاول التأكيد على صحتها في نهاية البحث وهي:

إن انتشار القيم الليبرالية ساهم في تعزيز المقاربة المشاركاتية في الحكم، وهو ما مكن الفواعل غير الدولاتية من لعب ادوار متفاوتة حسب مجال النشاط، في صناعة الأجندة السياسية العالمية.

إن ضبط البيئة ومسعى التاسيس لنسق بيئي عالمي يتطلب تعاون جهود الفواعل الرسمية الدولاتية وغير الرسمية غير الدولاتية.

إن البحث في قضايا الحوكمة والانتقال في أشكال الحكم والسلطة عالميا من مقاربة الدولة- المركزية State Centric Approach إلى مقاربة الحوكمة المتعددة المستويات Multilevel Governance Approach ضمن نسق العولمة المتعددة الأوجه، في إطار شبكة التفاعلات بين مختلف الفواعل العالمية لضبط وإدارة القضايا الإنسانية المشتركة، يتطلب استخدام المقتربات النظرية التالية:

- المقترب النسقي: فالنظام الدولي مكون من عناصر عدة (الفواعل باختلافها رسمية وغير رسمية) مرتبطة فيما بينها بشبكة من التفاعلات والعلاقات ضمن نسق اعم، والتي تعتبر كل وحدة منها نظاما قائما بذاته يؤثر ويتأثر ببنية وهيكل النظام الدولي عامة.

- المقترب المؤسساتي والوظيفي: استخدم لتحليل ومناقشة آليات اتخاذ القرار على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ودراسة الوظائف التي تؤديها وحدات التحليل ضمن مسارات الحوكمة العالمية عموما والحوكمة الاقتصادية والبيئية العالمية بالخصوص، ناهيك عن تحديد جوانب القصور وحدود اطر التشارك في ضبط القضايا العالمية، بالإشارة إلى مدى واقعية أو طوبوية مسعى تجاوز الدولة كإطار للإدارة والضبط.

- مقترب الفاعل- الشبكة: لدراسة أنماط التفاعل الشبكي بين المنظمات غير الحكومية المعناة بحقوق الإنسان باعتبارها فاعلا ACTOR وشبكة البيئة الدولية NETWORK، ضمن مسارات متعددة المستويات والاتجاهات.

المحور الأول: العلاقات الدولية: دورية التاريخ، الفواعل، القضايا واليات الضبط:

إن مسعى تحديد تاريخ ثابت لنهاية عهد وبداية عهد جديد، أمر بالغ الصعوبة بالنظر إلى أنّ لكون التاريخ عبارة عن سلسلة متصلة ومترابطة الحلقات، فلفهم وتحليل أي حلقة لابد من العودة للحلقة التي تسبقها؛ لذلك فلتحليل الأحداث والوقائع التاريخية، لابد من تقسيمها إلى فترات متتالية والتي تتمايز عن بعضها بخصائص معينة للتمكن من إعادة تركيب تلك الأحداث، وفق منهج علمي يمكن من خلاله فهم طبيعة النظام

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الدولي ووضع الدول السائد فيه في فترة زمنية محددة.وعلى هذا الأساس فإذا أردنا تحديد أهم التغيرات التي شهدها حقل العلاقات الدولية سواء من الناحية البنيوية المتعلقة بطبيعة الفاعلين 'أو ما يصطلح عليه قانونا بأشخاص المجتمع الدولي' في كل الفترات المتتالية لتاريخ العلاقات الدولية، وكذا نوع القضايا وتراتبيتها على الأجندة الدولية علينا، لابد من تحديد المتغيرات سواء أكانت الخاصة بالوحدات المكونة لفواعل العلاقات الدولية أو المتعلقة بميكانيزمات ضبط العلاقات الدولية في أي مرحلة من مراحل تاريخ العلاقات الدولية.

وبالنظر إلى صعوبة الإشارة إلى كل الفترات التاريخية التي مرت بها العلاقات الدولية، ومجموعة التحولات التي طرأت على الحقل المعرفي سواء على المستوى الهيكلي أي البنيوي المتعلق بالفواعل المكونة للمجتمع الدولي 'الفواعل الرسمية دول منظمات دولية حكومية' أو المستوى الموضوعاتي المتعلق بطبيعة المواضيع والقضايا التي كانت مسيطرة على الأجندة الدولية، إضافة إلى مختلف الأحداث والوقائع التي أسست للتحول المفاهيمي من المجتمع الدولي إلى المجتمع العالمي، ومن السياسة الدولية إلى السياسة العالمية، نورد هذا الجدول التوضيحي: (**المصدر**: تلخيص الباحث)

ما قبل وستفاليا 1648 الحضارات القديمة حضارات القرون الوسطى الحضارات الجديدة	الإمبراطوريات على اختلافها	الأمن -السلم - الحرب -التوسع -اقتصاديا أشكال بدائية للتعامل الاقتصادي - الإيديولوجيا	الاتفاقيات الثنائية وبداية ظهور فكرة المؤتمرات الدولية
من وستفاليا إلى 'الح ع2' من وستفاليا إلى 'الح ع1' من الح ع1 ونهاية 'الح ع2'	الدول بداية ظهور المنظمات الدولية الحكومية كعصبة الأمم والأمم المتحدة بوكالاتها المتخصصة لتنظيم كافة مناحي الحياة الدولية	السيادة-الأمن -التعاون الدولي -الأزمات الاقتصادية - الاستعمار-الصراع الأيديولوجي شرق غرب -قضايا التبعية والتنمية	بداية إرساء قواعد القانون الدولي العام الاتفاقيات الثنائية الأنساق الدولية

الحرب الباردة	الدول والمنظمات الدولية الحكومية بداية ظهور وتنامي الفواعل غير الدولاتية	الأمن والتحول في مفاهيم الاستراتيجية علاقات شرق غرب شمال جنوب التنمية نظام الدولي الجديد البيئة حقوق الإنسان موجات التحرر	القانون الدولي إضافة إلى المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية الثنائية
النظام الدولي الجديد	فواعل دولاتية فواعل غير دولاتية	الثورة التكنولوجية والتقنية العولمة وإفرازاتها سياسيا تحد اختزال للدولة -اقتصاديا: سيادة المبدأ الرأسمالي -اجتماعيا: شيوع مبدأ الفردانية	الانتقال من السياسة الدولية إلى الحوكمة العالمية

المحور الثاني: ضرورات التحول من العولمة إلى الحوكمة العالمية:

تؤكد أدبيات العولمة أنها تعني توسيع وتكثيف وتسريع للترابط العالمي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفكرية، لإعادة ترتيب النظام العالمي.

فمن حيث التطورات السياسية، وكنتيجة لظهور فواعل ومؤسسات فوق وتحت الدولة، مثل المؤسسات الاقتصادية المتعددة الجنسيات (على سبيل المثال صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، والحركات الاجتماعية العالمية، لم يعد امتلاك القدرة على التأثير في تصورات ونوايا وسلوكات الفواعل، والإجراءات الضابطة للعلاقات "قواعد القانون الدولي" حكرا على الدولة القومية، بل أصبح موزعا على نحو متزايد في جميع أنحاء النظام العالمي مع بروز مراكز جديدة لصنع القرار تمتلك سلطات خارج الدولة.

أما التطورات الاقتصادية فتشمل تحرير الاقتصاد، والتوسع العالمي للتجارة؛ والترابط الاقتصادي بين الدول وتزايد حجم وتنوع المعاملات عبر الحدود، ووضع

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المراكز المالية العالمية، وزيادة تدفقات رأس المال العالمي، ونمو الشركات متعددة الجنسيات وتوسع نشاط المؤسسات المالية الدولية.

وتمثلت التطورات الاجتماعية في الانتشار العالمي لمفاهيم الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية بعد الحرب الباردة، وامتداد للثقافة القائمة على الحرية الشخصية والفردانية، مما ولد ردود فعل أسست لتصدر نقاشات صراع الثقافات والهويات والإيديولوجيات على الساحة الأكاديمية العالمية. (4)

إن مصطلح "الحوكمة" منذ بدايات استعماله في إنجلترا في العصور الوسطى لوصف الهيكل التنظيمي للسلطة الإقطاعية القائمة آنذاك، أعيد استخدامه في ثلاثينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاقتصاد وتحديدا بعد مقال Ronald Coasse "طبيعة الشركة" المنشور عام 1937.(5)

وفي سنوات الثمانينات أخذ مصطلح "حوكمة الشركات "بالإنجليزية Corporate gouvernanceوبالفرنسية Gouvernance d'entreprises في الانتشار الواسع في الولايات المتحدة، وبفعل تطورات موضوعية مست الاقتصاد العالمي - ظهور بوادر التفوق الرأسمالي عالميا - بدأ مصطلح "الحكم الرشيد"(6) La bonne gouvernance يستخدم من قبل المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، للدلالة على معايير السياسة والإدارة العامة الواجب على الدول المدينة -ذات الديون المرتفعة الخارجية- إتباعها وفق برامج "الإصلاح الهيكلي"(7) للإيفاء بمستحقات الدول الدائنة.

أولا- تحديد المصطلحات من العولمة إلى الحوكمة:

بعد الحرب الباردة بدأت في البروز رؤية جديدة نتيجة لعدة تطورات على عدة أصعدة أهمها:

1- العولمة الاقتصادية: العولمة الاقتصادية تاريخ طويل، فهي تراكم لمسار تاريخي بدأ في التسارع نهاية سبعينات القرن العشرين مع حركية تحرير الأسواق المالية الدولية وزيادة الاستثمارات والتجارة، أضف إلى ذلك عامل تصدع المعسكر الاشتراكي ونشوء دول حديثة مثلت أسواقا جديدة لفواعل الاقتصاد الرأسمالي المتجه للعالمية كالشركات المتعددة الجنسيات، التي وعن طريق طرق عملها أدت إلى خلق المزيد من

التنظيمات والشبكات المعقدة عبر الحدود الوطنية للدول العاجزة عن ضبط وتحديد آليات تعاملها مع هذه الشركات عبر القنوات والقواعد القانونية الكلاسيكية "صنع السياسة العامة"، ما فتح المجال أمام تصاعد أنماط جديدة للحوكمة عبر قومية. فعلى الرغم من وجود بعض الأنساق الدولية المعنية بضبط الاقتصاد الدولي "المنظمة العالمية للتجارة إضافة للاتفاقات الدولية الثنائية"، تبقى أهلية وإمكانات الدول إما لمواكبة أو منافسة القوى الصاعدة المحركة للاقتصاد العالمي محل تشكيك.(8)

-2 التحولات التكنولوجية: أثرت في التفاعلات عبر دولية، مما زاد من مستوى التدخل للفواعل غير دولاتية في الشؤون الوطنية والدولية، إذ أن تلك الوسائل التكنولوجية تحد من هيمنة الدول عبر مؤسساتها الرسمية المركزية على تسيير الشأن العام داخليا، وبما أنها تلغي الحدود الوطنية فهي بذلك تفتح المجال أمام تزايد دور الشبكات والفواعل الاجتماعية المجسدة فيما يعرف بالتضامن الإنساني العالمي "كنتاج لتحول العالم لقرية عالمية" للاضطلاع بمهام مشاركة الدول في تسيير الشؤون العالمية، فهي بذلك وسائل مساعدة للضبط العالمي المتجاوز للدولة.(9)

-3 اللاتماثل المعلوماتي Information asymmetries: إن اللاتماثل المعلوماتي " الذي يعني الفوارق في حيازة المعلومات والقدرة على استعمال تلك المعلومات لطرح حلول وبدائل لظروف حياتية معينة"، بين الدول والفواعل غير الدولاتية وتعاظم العمل الجماعي العالمي وتزايد تعقد المشكلات العالمية قلصت من قدرات الدول على إيجاد الحلول لمختلف الأزمات وطنية كانت أو عالمية.

والمثال الأبرز الذي تتضح فيه مفهوم اللاتماثل المعلوماتي بين الدول والفواعل غير الدولاتية موضوع التغير المناخي الذي تمتلك بخصوصه الفواعل غير الدولاتية خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية المعرفة اللازمة التي مكنتها من اقتراح مبادرات أحدثت تغيرات على عدة أصعدة وطنية ودولية.(10)

-4 التحولات الفكرية المفاهيمية: إن التغيرات المذكورة آنفا لن تحدث أثرا في الواقع من دون أن تكون مصاحبة بتغير مفاهيمي في المدركات الإنسانية المتراكمة عبر مسار تاريخي للمفاهيم مركزية في الحياة البشرية كـ"الحكم- التنمية- التطور- الحداثة- الإنسانية -البيئة- التنوع- الاختلاف- الشرعية- الضبط- الحدود .....،

فأفكار من قبيل أن الدولة فاعل بجانب فواعل أخرى عدة مشكلة للنسق العالمي وكذا حكم دون حكومة أصبحت تلقى القبول عالميا على المستويات الرسمية واللارسمية، ما أدى على المستوى الوطني إلى بروز نماذج أخرى لصنع السياسات العامة "الاتفاقات والعهود الطوعية"، وعلى المستوى الدولي إلى تعاظم الحوكمة العبر وطنية.(11)

ثانيا- جنيالوجيا الحوكمة العالمية:

في عام 1995 شكلت لجنة الحوكمة العالمية، كمجموعة مستقلة ضمت مجموعة من الشخصيات الدولية، برئاسة رئيس الوزراء السويدي Ingvar Carlsson، والأمين العام السابق للرابطة الكومنويلث Shridath Ramphal، والتي أصدرت تقريرا مثيرا للجدل تحت عنوان Our Global Neigh borhood والذي لقي انتقادات من قبل الجماعات المدافعة عن سيادة الدول والأطراف الفكرية المروجة للفيدرالية العالمية التي تعتبر مصطلح الحوكمة العالمية أقل واقعية ودلالة من مصطلح الفيدرالية العالمية، وقد تأسست اللجنة العام 1992 بدعم كامل من الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك السيد Boutros Boutros-Ghali وقدمت تعريفا للحوكمة العالمية مفاده:

"الحوكمة هي نتاج العديد من الطرق والأساليب التي من خلالها يشارك الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، في إدارة شؤونها المشتركة، بل هي عملية مستمرة من خلالها يمكن تسوية والتوفيق بين المصالح المتضاربة المتنوعة والإجراءات التعاونية المتخذة، وهي تشمل المؤسسات الرسمية والأنظمة التي تملك سلطة إنفاذ الامتثال، وكذا الترتيبات غير الرسمية التي توافقت عليها الأفراد والمؤسسات، أو التي تصورها على أنها تمثل مصلحتهم".(12)

ويلخّص Dirk Messner وFranz Nuscheler الخصائص المشتركة للمقترحات المختلفة التي تدعو للحوكمة العالمية في الآتي:(13)

هندسة الحوكمة العالمية يجب أن تكون متعددة المراكز والأقطاب.

تستند الحوكمة العالمية إلى الأشكال والمستويات المختلفة للتنسيق والتعاون الدوليين، وآليات اتخاذ القرارات الجماعية.

الحوكمة العالمية ليست محددة في العلاقات المجردة المتعددة الأطراف على المستوى العالمي، حيث أن العديد من الإشكاليات تدعو إلى ردود سياسية في المستويات المختلفة المحلية والعالمية.

الحوكمة العالمية لابد أن تُبنى في نفس اتجاه البناء المؤسساتي الكانطي الموضّح في المقالات الثلاثة الأولى في مشروع Kant حول السلام الدائم.(14)

المحور الثالث: مجالات نشاط الفواعل غير الدولاتية ضمن الحوكمة العالمية:

أصبحت الفواعل غير الدولاتية تلعب أدورا غير تقليدية ومتعاظمة في الضبط العالمي للكثير من القضايا في السياسة العالمية ومنها:

أولا- الأمن والدفاع:

من حيث المبدأ تعد قضايا الدفاع والأمن الاختصاص الحصري للدول، إلا أن العمليات الإرهابية التي تقوم بها الشبكات غير الشرعية "تنظيم القاعدة الدولي كمثال " المستهدفة للدول " أحداث سبتمبر 2001، تفجيرات مدريد، لندن، بالي، الرياض...." الذي أصبح مهددا لأهم ركيزة للدول "الأمن القومي" ما دفع بالدول لتبني سياسات تهدف للتعاون الدولي المتعدد الأطراف لمحاربة ظاهرة الإرهاب الدولي، التي شكلت نواة لما بات يعرف بالسياسة الأمنية العالمية الجديدة.(15)

إن التدخلات الدولية في مجال الأمن لا تقتصر فقط على مسألة محاربة الإرهاب. فهنالك مبادرات قدمت من قبل نشطاء غير حكوميين أدت إلى تحقيق نجاحات دولية في شؤون الأمن والدفاع منها: حظر الألغام المضادة للأفراد(16). مثال آخر الدور الفعال الذي لعبته جماعة سانت إيجيديو" منظمة كاثوليكية أسست عام 1968 في روما" في عملية التفاوض التي أدت عام 1992 إلى التوقيع على اتفاق السلام في الموزمبيق أو الوساطة في كوسوفو ووسط إفريقيا، وفي أوائل عام 2008 لعبت مرة أخرى دورا هاما في اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة الأوغندية و"جيش الرب للمقاومة" بعد حرب أهلية دامت 20سنة، أمثلة تؤكد كما يشير Michel Rocardإلى أنه في عالم اليوم عدد محدود جدا من الصراعات يمكن حلها عن طريق قوة السلاح. (17)

ثانيا- الاقتصاد والتجارة:

في المجال الاقتصادي فإن معظم التغييرات التي شهدها الاقتصاد العالمي كانت نتاجا بنسبة كبيرة، لحجم نشاط وقوة الشركات عبر الوطنية "المتعددة الجنسيات" ففي اقتصاد دولي مفتوح تعد تلك الشركات الفاعل الوحيد القادر على ضبط الاقتصاد بدء بالبحوث وصولا إلى المنتجات القابلة للتسويق من خلال وضعها لمعايير وطنية إقليمية والتي تعد عنصرا رئيسيا من عناصر تنظيم الاقتصاد العالمي والنظر عن كثب في كيفية آليات تطوير تلك المعايير "مستويات حرية المنافسة المتاحة أو علاقات دول المنشأ "الكبرى" والفروع الاقتصادية لدول أو قارات الاستقبال والمفترض منها العمل على تحقيق الازدهار غالبا ما تكون محدودة للغاية. والمثال الأكثر إبرازا لذلك قضية التلاعب الجيني بالمواد الاستهلاكية لشركة Monsanto[18].

ثالثا- مجتمع المعلومات:

من خلال مثال بروتوكول التبادل أو رابطة الشبكة العالمية World Wide Web Consortium، وهي أهم منظمة دولية لوضع وتطوير المعايير لشبكة الأنترنت العالمية الذي أسس لتطوير الشبكة التي أحدثت ثورة معرفية، نقلت الإنسانية إلى مرحلة الثورة المعلوماتية، هو بالأساس من اختراع نشطاء خواص، فبروتوكولات التبادل هذه تجعل فعل إنتاج المعايير في مجتمع معولم، الذي يعد أساس الحوكمة أبعد من أن يكون احتكارا للهيئات والمؤسسات المركزية للدول.

رابعا- الصحة:

منذ إنشاءها إستثمرت مؤسسة Bill and Milinda Gates أكثر من 9 مليارات دولار في الصحة وما يقارب من 2.5 مليار دولار في مكافحة الإيدز خاصة في الدول الفقيرة، فالتبرعات الخيرية الخاصة للفواعل الغير حكومية أفرادا ومنظمات للمؤسسات الدولية المتخصصة." منظمة الصحة العالمية" تعد بالإضافة للميزانيات الخاصة بالدول ضرورة لتطوير البرامج الصحية الوطنية والعالمية.[19]

وحتى في مجال التغذية فلقد كان لمنظمات دولية غير حكومية كحركة Slow Food وشبكة Alimentera دور مهم في ترقية السياسات المتعلقة بالتغذية الصحية

الأمر الذي يجنب الدول إن هي اتخذت بتلك التوصيات مخصصات مالية يمكن صرفها على قطاعات أخرى[20].

خامسا- البيئة:

تعتبر قضية البيئة إلى جانب حقوق الإنسان الموضوع الذي برز فيه دور المنظمات الغير الحكومية من خلال مبادراتها التي دفعت بالدول إلى توقيع العديد من الاتفاقات الدولية (بروتوكول مونتريال لعام 1987) للتقليص التدريجي من انبعاثات الغازات CFC وكذا (اتفاقية ريو عام 1993 وبروتوكول قرطاجة) لحماية التنوع البيولوجي هذه الأمثلة تؤكد الأثر الأبرز، للفواعل الغير دولاتية في كثير من القضايا العالمية من خلال عملها، على إيجاد معايير الضبط العالمي لتلك القضايا، وفي الاشتراك في جعلها قيد التنفيذ.

المحور الرابع: المبادئ العامة للحوكمة العالمية:

تقوم الحوكمة العالمية نظريا، على مجموعة من المبادئ التصورية باعتبارها بديلا للمأسسة والضبط الدولاتي وأهم تلك الادعاءات هي:

أولا- كسب للشرعية على أساس الأهداف والقيم وأساليب العمل:

ينطبق مفهوم المشروعية داخل الوحدات السياسية التي تعني قبول عموم الشعب لمن يتولى مهام تسيير وإدارة الشؤون وفق مبادئ وقيم وقواعد ارتضتها تلك الجماعة أيضا على الفواعل الغير دولاتية التي أصبحت تضطلع بمهام الدفاع عن قضايا ذات أبعاد عالمية خاصة وأن المؤسسات الرسمية الحكومية إن تمتعت بالشرعية قانونيا فكثيرا ما تفتقر للمشروعية "أزمة الديمقراطية في إسقاطاتها العالم الثلاثية بالخصوص"، فالفواعل الدولاتية تلقى القبول من قبل الأفراد عالميا بالنظر لطبيعة المعايير والأدوار والإعمال التي تؤديها فعندما مثلا بدأت مؤسسة Rockefeller في سنوات الأربعين من القرن العشرين العمل على توفير القمح في المكسيك ثم عندما أنشئت في عام 1960 مع مؤسسة Ford المعهد الدولي لبحوث الأرز في الفلبين المبادرات التي أدت إلى ثورة خضراء.[21]

ثانيا- بعد آخر لشرعية الحوكمة العالمية متعلق بالقيم:

فالفواعل سواء الدولاتية والغير دولاتية تعمل بالشراكة للتأسيس لما يعرف بالأساس الثالث للحياة الدولية، فإضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، طبيعة القضايا العالمية والإشكاليات المرتبطة بها تستوجب ميثاقا للمسؤوليات الإنسانية لتوحيد القيم العالمية للقرن الواحد والعشرين(22).

ثالثا- التأسيس للديمقراطية والمواطنة العالمية:

من بين المصطلحات التي يروج لها أنصار العولمة السياسية والكوسموبوليتالينون الجدد نجد مصطلح المواطنة العالمية التي تطرح تبديل مستقبلي للمواطنات الدولاتية.

رابعا- خلق معايير موحدة ملزمة للضبط العالمي:

دليل ذلك أن معيار ISO "International Standarization Organization" أو نظام الجودة والذي أصبح مرجعا يراعى وطنيا إقليميا ودوليا في مدى مطابقة الشركات الخاصة والعامة للمعايير الدولية في منتوجاتها وأساليب عملها وحتى في دفاتر الشروط الخاصة بصفقات المشاريع العمومية هو في الأصل من وضع معاهد خاصة بمبادرات خاصة الغرض منها فرض معايير ضبط عامة ومجردة(23).

خامسا- محاولة إرساء قواعد نظام تقييم فعال:

إن توقيع الاتفاقيات والمصادقة على المعاهدات الدولية شيء والإيفاء بتبعات ذلك شيء أخر، فالمسؤولية الدولية لتقييم مدى التزام الدول بواجباتها القانونية تجاه مواقفها إزاء القضايا العالمية "البيئة حقوق الإنسان." أصبحت مهمة الفواعل غير الدولاتية، خاصة بفعل تحجج الدول دائما بمبدأ السيادة القاضي بعدم التدخل في شؤونها الداخلية فالشبكات والمنظمات من قبيل منظمة العفو الدولية، مراسلون بلا حدود، والمرصد الدولي للسجون، والسلام الأخضر، هي القادرة على بناء تقييم لامركزي ومستقل، مدعوم من قبل العديد من المتطوعين.

سادسا- السعي لتحقيق العدالة:

على مستوى الأفراد كما على مستوى الدول شرعية الحوكمة أساسها محاولة خلق الشعور بالإنصاف، بمعنى اخر هل أن شعوب كل الدول كبرى كانت أو صغرى تتمتع بنفس القدر من المعاملة، وهل تخضع لنفس القيود ونفس الشروط ونفس

العقوبات؟ فواعل وشبكات المجتمع المدني العالمي تتدعي سعيها لتحقيق ذلك رغم طوبوية الغاية.

المحور الخامس: المجموعات الإبستيمية (المعرفية)ومسعى التأسيس لنسق بيئي عالمي:

هي عبارة عن شبكة عبر وطنية من الخبراء والمختصين قائمة على المعرفة دورها تقديم المشورة العلمية والتقنية اللازمة لصناع القرار لتحديد القضايا المتوجب التعامل معها من خلال اقتراح سياسات وبدائل لها وتقييم نتائج تلك السياسات، كما يمكن ا عتبارها أيضا شبكات عالمية من المهنيين قائمة على المعرفة في المجالات العلمية والتكنولوجية والتي غالبا ما يكون لها تأثير على السياسة من خلال توفير المعرفة لصانعي السياسات وطنيا إقليميا ودوليا.

عرفها الأستاذ Peter.m Haas على أنها: ".. شبكة من المهنيين ذوي الخبرة والكفاءة المعترف بها وذات الصلة والمشاركة في صنع السياسة في منطقة أو تجاه قضية معينة..." ورغم كون أن أعضاء أي مجتمع معرفي من خلفيات أكاديمية أو مهنية متنوعة إلا أن ما يميز الرابطة التي تجمعهم الخاصية المعيارية الهادفة إلى تحسين الشأن والوضع الجماعي وليس لتحقيق مكاسب خاصة. (24)

أولا- تاريخية المفهوم:

الدافع الرئيسي الذي أدى إلى ظهور هذا النمط من الترابط يعود إلى:

-1 إلى حاجة صناع القرار إلى خبراء لمشاركتهم في وعلى فهم القضايا المعقدة المطروحة عليهم والمتوجب التعامل معها واقتراح الخطط والبدائل لرسم أنجع السياسات المتعلقة بتلك القضايا ومتابعة تطبيقها وتقييم نتائجها

-2 إلى زيادة الاهتمام الرسمي لصناع القرار وللحكومات بالتخطيط والبحوث الاستشرافية للمستقبل، إذ تعد تاريخيا الوكالة المشتركة لحوض كولومبيا والتي أنشاها الرئيس الأمريكي Franklin d Roosevelt خصيصا لتنسيق إجراءات التعاون الخاصة بمخطط استغلال الحوض أولى تلك المجموعات والتي تلتها إنشاء وكالات للبيئة والموارد الطبيعية في 118دولة ما بين سنوات 1972-1982 تماشيا مع تزايد ضرورات الأخذ بالحسبان بالمعطى البيئي في صنع السياسات التنموية على

المستوى الداخلي للدول والمستوى الدولي ما يوضح التنامي المطرد في الحاجة لتلك المجموعات والتي كان الإنجاز الأول لها تاريخيا على المستوى الدولي المساعدة في تقريب وجهات النظر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والتي توجت بتوقيع اتفاقية الحد من الصواريخ الباليستية سنة 1972.

ثانيا- إطارها النظري:

يعتبر بعض المنظرين أن المجموعة المعرفية تتكون من أولئك العلماء والباحثين الذين يتقاسمون النظرة الواحدة تجاه القضايا ويشتركون في تصور آليات وطرق البحث لحل الإشكالات المرتبطة بها والموحدة على أساس أربع خصائص:

-1مجموعة مشتركة من المعايير والمعتقدات المبدئية التي توفر الأساس المنطقي الموجه لصانع القرار والمؤسسة لأرضية علمية لأفراد المجتمع.

2- تتقاسم المعتقدات المستمدة من تحليلها للممارسات المتسببة في مجموعة من المشاكل في المجال الخاص بها، والتي تعتبر كأساس لتوضيح الروابط المتعددة بين الإجراءات المحتمل اتخاذها والنتائج المرجوة تحقيقها.

3- تشترك في مجموعة من المفاهيم للمعايير المحددة للتحقق من صحة افتراضات المعرفة التي تحوزها في مجال الخبرة والتخصص.

4- كما أنها تشترك في مجموعة من الممارسات المتناسبة مع المشاكل ذات الصلة باختصاصاتها المهنية، والمفترض منها العمل على تحقيق الرفاه للإنسان[25].

فالمجموعات الإبستيمية إذن مؤسسات عامة تجمع خبراء ذوو مزيج من المعتقدات المعرفية المشتركة والتصورات المعيارية الهادفة لتحسين أحوال المجتمع، بدلا من الكسب الخاص كما سبقت الإشارة إليه آنفا.

ثالثا- أثرها:

أصبحت للمجموعات المعرفية طابعا مؤسساتيا بسبب التغيرات التي لحقت بعملية صنع السياسات هيكليا وإجرائيا مما يولد أثارا على المديين القصير والطويل، فعلى المدى القصير فرضت نفسها كشبكات فاعلة ومؤثرة في مسار السياسة العامة.

أما على المدى الطويل فأثرها تراكمي يحدث من خلال التنشئة الاجتماعية بتغيير المفاهيم والتصورات لأفراد المجتمع تجاه قضايا ومواضيع محددة .فمثلا استطاعت تلك

المجموعات المهتمة بالبيئة ومن خلال اللاتماثل المعلوماتي الذي تحوزه مقارنة بالمؤسسات الرسمية فيما يخص موضوع البيئة وأن تجلب الانتباه إلى أن المضي في قضايا التنمية بذات الطرق خاصة في الشق الاقتصادي ستترتب عليه آثار وخيمة على التوازن الأيكولوجي من خلال تزايد نسب انبعاث الغازات الدفيئة المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري للكون؛ مما سيضر بحقوق الأجيال المستقبلية في كوكب قابل للحياة.

فضمنيا بتجاوز مراحل التطور لاهتمام المؤسسات الرسمية بالبيئة كان للمجموعات المعرفية الدور الفعال في الانتقال المعرفي من التنمية بالمنظور الكلاسيكي إلى التنمية المستدامة، فمصطلح الحوكمة البيئية يستخدم لوصف مجموعة الممارسات الإنسانية المتعلقة بكيفيات إنفاذ سلطة الأفراد على الموارد الطبيعية والنظم البيئية، بمعنى آخر هي بحث مسألة من وكيف تتخذ القرارات وتدار القضايا البيئية، كما أنها تعرف بتعاريف عدة نتذكر منها:

"مجموعة كاملة من القواعد والممارسات والمؤسسات ذات الصلة بإدارة البيئة بمختلف أنواعها (الحفظ والحماية واستغلال الموارد الطبيعية وغيرها) ".

أما على الصعيد الدولي فالحوكمة البيئية العالمية تعني" مجموع المنظمات الرسمية والارسمية ووسائل السياسة العامة، وآليات التمويل، والقواعد والإجراءات والقيم التي تنظم عمليات حماية البيئة العالمية".[26]

اما فيما يخص القضايا البيئية التي كان للمجموعات المعرفية الأثر في تكوين راي عام عالمي بضرورة الاهتمام بها والعمل على ضبطها فهي:

تدهور التربة: إن تدهور تربة الأراضي الزراعية يعني تراجع قدرتها على التقاط وتخزين وإعادة تدوير المياه والطاقة والغذاء، ولمواجهة ذلك يقدم تحالف 21 "وهي شبكة عالمية غير رسمية تظم فواعل عدة، هدفها البحث التشاركي عن حلول جماعية للمعضلات العالمية" المقترحات التالية: [27]

- تشمل إعادة تأهيل التربة كجزء من التعليم التقليدي والشعبي.
- إشراك جميع الشركاء ذووالمصلحة بما في ذلك صانعي القرار والمنتجين ومستخدمي الأراضي والمجموعات المعرفية وفواعل المجتمع المدني لإدارة الحوافز وإنفاذ اللوائح والقوانين.

- وضع مجموعة من القواعد الملزمة، مثل اتفاقية دولية.
- وضع آليات وحوافز لتسهيل التحولات.
- جمع وتبادل المعرفة.
- تعبئة الأموال وطنيا ودوليا.

التغير المناخي: إن سعي الفواعل لمكافحة التغير المناخي أدى إلى اعتماد بروتوكول كيوتو من قبل 191 دولة[28]، والهادف للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، خاصة غاز CO2. ومادام أن اقتصاديات الدول المتقدمة هي الأكبر مسؤولية عن الانبعاث للفرد الواحد فان العمل للحد من تلك الانبعاثات في جميع البلدان على حد سواء يعيق ويحد من فرص اقتصاديات الدول الناشئة، إضافة إلى أن مجهودات عقدين من الزمان كما يؤكد ذالك تقرير برونتلاند لم يسجل أي تحسن في المؤشرات الرئيسية.[29]

التنوع البيولوجي: شهد القرن 20 تسارعا في وتيرة تدمير التنوع البيولوجي فتقديرات معدلات الانقراض تؤكد أن أزيد من 200 نوع تنقرض كل يوم[30]، وللحد من ذلك سعت الدول وبضغط من المنظمات الغير حكومية عقد مؤتمرات دولية كللت باتفاقية التنوع البيولوجي (convention on biological diversity CBD) وقع عليها في ريودي جانيروعام 1992 أهدافها هي: "الحفاظ على التنوع البيولوجي، استخدام التنوع البيولوجي بطريقة مستدامة، وتقاسم فوائد التنوع البيولوجي بطريقة عادلة ومنصفة"، ومثلت أول اتفاق عالمي لمعالجة جميع جوانب التنوع البيولوجي: الموارد الجينية، الأنواع والنظم الإيكولوجية. وأقرت للمرة الأولى بأن حفظ التنوع البيولوجي هو"اهتمام مشترك للبشرية جمعاء". تشجع الاتفاقية على بذل جهود مشتركة بشأن تدابير للتعاون العلمي والتكنولوجي، والحصول على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيات البيئية النظيفة[31]

مورد الماء: أكد تقرير تنمية المياه العالمي للأمم المتحدة عام 2003 أن كمية المياه المتاحة على مدى السنوات العشرين القادمة سينخفض بنسبة 30٪ ما يعني ان 40٪ من سكان الأرض لا يحصلون على الحد الأدنى الضروري. أضف إلى ذلك أن أكثر من 2.2 مليون شخص توفوا عام 2000 بأمراض مرتبطة بالمياه الملوثة، وفي عام 2004،

حسبما ذكرت منظمة WATER AIDالخيرية في المملكة المتحدة أن كل 15 ثانية يتوفى طفل بأمراض مرتبطة بالمياه.(32)

طبقة الأوزون: وقعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لبروتوكول مونتريال المتعلق بطبقة الأوزون في 16 سبتمبر 1987 ومنذ ذلك الوقت تم حظر استخدام معظمهم مركبات الكربون ومبيدات الفطريات الزراعية إلا أن العديد من الغازات الضارة الأخرى المنبعثة من مركبات وتجهيزات لا تزال قيد الاستخدام.

المخاطر النووية: تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة العام 1968 الإطار القانوني الوحيد الأساسي المتعدد الأطراف الذي يضبط النشاط النووي على المستوى الدولي والذي لا يعتبر كافيا للاحتواء والحد من إمكانية استعمال الطاقة النووية لأغراض غير سلمية سواء من قبل بعض الدول"المارقة حسب تعبير الإدارة الأمريكية " أو احتمال حيازة واستعمال الأسلحة النووية من قبل بعض المجموعات الاشرعية ما يستوجب العمل لإيجاد اطر أكثر فعالية وإلزامية.

العضويات المعدلة وراثيا: على الرغم من تنامي استخدام بحوث الهندسة الوراثية لزيادة القدرة على الاستجابة لحاجيات الأفراد أو لتعظيم هوامش الربح للشركات الاقتصادية "الشركات الصيدلانية مثلا"، فان الجوانب السلبية المثبتة واقعيا لتلك المنتجات خاصة أثارها الصحية السلبية بالخصوص على الأشخاص دفعت مختلف فواعل السياسة العالمية خاصة المنظمات غير الحكومية للضغط والتنسيق مع الفواعل الرسمية بحثا عن عقد اتفاقية متعددة الأطراف خاصة بالمنتجات المعدلة جينيا "وراثيا"، والتي تعتبر موضوعا تختلف بشأنه التشريعات الوطنية، فبينما تستخدم تلك البحوث لإنتاج أنواع ومنتجات معينة على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية نجد استعمالها مقيدا بشدة في العديد من الدول الأخرى.(33)

خاتمة:

إن مابات يعرف في ادبيات العلاقات الدولية بالفواعل الغير دولاتية خاصة المجموعات الابستيمية أو المعرفية والتي أضحت الشريك الفعال في صياغة أجندة السياسة العالمية في قضايا الشان العام الدولي حقوق الانسان، البيئة، الصحة العامة، بالنظر للمؤهلات التقنية والمعرفية التي تحوزها وأساليب عملها مقارنة بالدول، إذ إن طرق عملها كان

لها الدور البارز في نقل وتغيير خارطة العالم السياسية وتحويل المفهوم المركزي في تحليل السياسة العالمية، ألا وهو مفهوم السيادة الوطنية، فالضبط الدولاتي من خلال الآليات التقليدية لم يعد كافيا وقادرا على الإحاطة بمختلف القضايا والإشكالات العالمية، ما استوجب ضرورات البحث عن اطر أخرى للإدارة الإنسانية ضمن إطار الحوكمة العالمية، التي تمثل الإطار الأكبر لعمليات الضبط التشاركي بين المؤسسات الرسمية المنوطة بالمهام التشريعية والقضائية والتنفيذية ومؤسسات القطاع الخاص ذات البعد الاقتصادي وتشكيلات المجتمع المدني على المستويات المحلية الوطنية والعالمية، فنماذج الحوكمة الاقتصادية والبيئية العالمية تبرز حقيقة تجاوز الإشكالات المطروحة للأطر الرسمية لصناعة سياسات عامة ناجعة وفعالة.

إذ أضحت شريكا لا يمكن تجاوزه في مراحل صنع السياسات العامة الوطنية والعالمية، بدء بوضع الأجندة وصولا إلى تقييم مدى نجاعة تلك الخطط والسياسات من خلال إمكاناتها واستراتيجيات عملها.

وعموما ان من أهم النتائج التي تخلص اليها الدراسة الاتي:

- الحوكمة العالمية كالية للضبط اصبحت اطارا للفعل الادولاتي وباتت المجموعات المعرفية قاطرة للفعل الانساني.

-السمة المتخطية للحدود الوطنية للأزمة تستلزم ضبطا تشاركيا بين مختلف الفواعل والمؤسسات في مجال التجارة الدولية والتنمية المستدامة والسلام اذ ان التدابير الوطنية اثبتت محدوديتها.

- تمثل الحوكمة البيئية العالمية المثال الابرز لدور المجموعات المعرفية.

- ان حالة الانقسامات المستمرة وغياب الإجماع تعرقل التقدم نحو تأسيس فعلي لإدارة عالمية .

الهوامش والمراجع:

(1)- Marchesin Philippe ،‘Introduction aux relations internationales’ (KARTHALA Editions، France 2008) p12

(2) - موسى محمد ، 'أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي'(لبنان: دار البيارق، 1994)، ص49 .

(3)- Chrestia Philippe. ‘Relations internationales’ (study rama Edition. 2004) p11

(4)- Thwaites James. D, "La Mondialisation: Origines, Développements Et Effets"(Canada: Presse De L’université De Laval, 2004), pp. 3-4.

(5)- Harrison Andrew ,et al.,"Business International Et Mondialisation: Vers Une Nouvelle Europe" (Belgique: de Boeck, 2005), p.77 .

(6)- الحكم الرشيد مصطلح اختلفت التعاريف بشأنه، إلا أنها تجمع على النظر إليه على أنه ممارسة للسلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لإدارة شئون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون الحكم من الآليات والعمليات، والمؤسسات التي يؤدي من خلالها التفاعل بين الدولة ومختلف الجهات الفاعلة إلى اتخاذ إجراءات يمكن وصفها بأنها مستدامة ومنصفة. وشمل الحكم الصالح بهذا المعنى التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

(7)- Chloé Maurel, "Géopolitique des impérialismes" (France: Study rama, 2009), p .186.

(8)- Clapp Jennifer, et al,"Paths to a Green World: The Political Economy of the Global Environment" (Usa: Massachusetts Institute For Technology, 2005), p. 20.

(9)- Haynes Jeffrey et al., "World Politics: International Relations and Globalization in the 21st Century"(UK: Rutledge, 2013), p. 11.

(10)- Falkner Robert, "the business of ozone layer protection MA corporate power in regime evolution", in The Business of Global Environmental Governance. Global environmental accord: strategies for sustainability and institutional innovation .ed: David L. Levy et al (Usa: MIT press Cambridge, 2005), p.106.

(11)- . Rosenau James .N et al., "Governance without Government: Order And Change In World Politics"(UK: Cambridge University Press, 1992), p. 3.

(12)- The Commission on Global Governance, "Our Global Neigh bourhood" (UK: Oxford University Press, 1995), p.4.

(13)- Dirk Messner, et al, "World Politics-Structures and Trends, in Global Trends and Global Governance, Kennedy, Paul et al. ed: Pluto Press) UK: London, 2002), p.168 .

(14) نحو السلام الأبدي مقال لـ Emmanuel Kant منشور عام 1795، عددفيه مجموعة من المبادئ لتهيئة الظروف من أجل "السلام الدائم" الذي يعد مفهوما يتجاوز مجرد الوقف المؤقت للأعمال العدائية باعتباره الشكل الوحيد للسلام مادام أن قانون الطبيعة لا يزال الحكم بين الدول.

(15)- Seron Vincent, "La coopération internationale contre le terrorisme", in Terrorisme: regards croisés, ed: Quentin Michel (Belgique, Peter Lang, 2005), p .119.

(16)- الاسم الرسمي لهذه المعاهدة هو" اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير هذه الألغام «، وأقرت في أوسلو في 18 سبتمبر 1997، وفتح الباب للتوقيع عليها في أوتاوا في ديسمبر 1997، ثم دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول مارس 1999 بعد وصول عدد الدول المصادقة عليها إلى أربعين دولة.

(17)- Rocard Michel,"La gouvernance mondiale peut-elle trouver dans l'Union Européenne une source d'inspiration ?", in L'Europe, ce n'est pas du chinois ! la construction européenne racontée aux Chinois, ed: Shuo Yu,Yé Huanget al(France: Editions Charles Léopold Mayer, 2007),p. 47.

(18)- Royer Jean-Marc, "La Science, Creuset De L'inhumanité: Décoloniser L'imaginaire Occidental" (France: le harmattan, 2012), p .143.

(19)- Martin Vielajus, "La Société Civile Mondiale A L'épreuve Du Réel"(France: Charles Leopold Mayer, 2009), p.304 .

(20)- Revetet Sandrine al. "Droits De L'homme Et Responsabilité" (France: Charles Leopold Mayer, 2007،) p.63.

(21)- Nadeau Kathleen M., "Liberation Theology in the Philippines: Faith in A Revolution" (USA: Congress Library, 2002), p.21.

(22)- Messu Michel, "Un Contrat Social Global Est Il Possible ? Une Relecture De Jean Jacque Rousseau A L'heure De La Mondialisation", in Le contrat social dans un monde globalisé, ed: Guy Bajoit (Suisse: Academic press fribourg, 2008), p.51.

(23)- Fogarty Edward A., "States, Non state Actors, and Global Governance: Projecting Polities" (UK: Rutledge, 2013), p.35 .

(24)- P. Haas, Introduction: epistemic communities and international Policy coordination, International Organisation 46 (1) ,1992 p 1-35

(25)- Ibid. pp. 46.

(26)- Adil Najam et al., "Global Environmental Governance. A Reform Agenda" (Denmark: IISD, 2006), P. 3.

(27)- Alliance 21's , Proposal Paper "Save our Soils to Sustain our Societies" in: http://www.alliance21.org/2003/article516.html, visited the 21/05/2013

(28)- يقوم بروتوكول كيوتوعلى أساس اتفاقية قمة الأرض التي انعقدت في مدينة ريودي جانيروالبرازيلية عام 1992. وكان المجتمع الدولي قد أجمع في تلك الاتفاقية على الحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة لكي تتيح بذلك للنظام البيئي التكيف وبشكل طبيعي مع التغيرات التي تطرأ على المناخ وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، وفي 11 كانون الثاني عام 1997 تم اعتماد هذه الاتفاقية والتزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتواليابانية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة مابين عامي 2008 و2012 بمعدل لا يقل عن 5 % مقارنة بمستويات عام 1990. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 16 شباط 2005 وفي تشرين الثاني 2009 وقعت 187 دولة وصدقت على البروتوكول.

(29)- يعرف أيضا بتقرير مستقبلنا المشترك صدر سنة 1997 عن اللجنة العالمية للأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

(30)- Derrick Jensen, "Dreams Seven Stories" (USA: New york press, 2011), p.34.

(31)- G.Kristin Rosendal, "The Convention On Biological Diversity And Developing Countries" (Netherlands: Kluwer Academic Publishers, 2000), p.4.

(32)- James Arthur Finch stoner et al.," Global Sustainability Initiatives New Models And New Approaches" (USA: Age publishing, 2008), p. 92.

(33)- Frédéric Prat, "OGM: La Bataille De L'information: Des Veilles Citoyennes Pour Des Choix Technologiques Eclaires" (France: charles leopold mayer, 2010), p.42.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X